

### بعض الهامش السالب ما بين سعر السوق والقيمة الدفترية «مبور»

# «الشال»: حان الوقت لتشخيص شامل وصياغة سياسات تحفظ الثقة في البورصة المحلية

تغير مؤشر الأسواق	التغير %	النسبة من إجمالي		القيمة (السيولة بالدينار الكويتي)	
		أول 9 شهور 2018	أول 9 شهور 2019	أول 9 شهور 2018	أول 9 شهور 2019
		السيولة	السيولة	السيولة	السيولة
بورصة الكويت	103.5	4.5	7.8	9,817,611,038	19,975,636,695
سوق أبوظبي للأوراق المالية	650.1	3.2	4.6	7,021,088,667	10,538,103,108
بورصة البحرين	613.7	0.2	0.3	535,734,724	608,931,059
السوق السعودي	60.8	78.9	75.0	174,038,153,186	172,647,917,025
بورصة قطر	60.9	6.6	6.5	14,663,002,669	14,533,161,877
سوق سلفانزوال المالية	13.0	0.7	0.6	1,631,125,271	1,419,289,336
سوق دبي المالي	19.4	5.8	4.5	12,812,464,957	10,327,411,618
إجمالي	4.3	100	100	220,519,180,533	230,050,450,718

جدول يوضح حركة السيولة لبورصات الخليج

القطاع	لغاية سبتمبر 2018	النسبة من إجمالي 2018	لغاية سبتمبر 2019	النسبة من إجمالي 2019	التغير
البنوك	1,538,246,922	51.99%	3,832,896,433	63.19%	149.2%
الخدمات المالية	298,364,219	10.08%	782,025,088	12.89%	162.1%
الصناعة	451,079,230	15.24%	517,273,294	8.53%	14.7%
الاتصالات	283,370,741	9.58%	427,169,614	7.04%	50.7%
الغاز	176,284,708	5.96%	310,377,108	5.12%	76.1%
المواد الأساسية	95,865,982	3.24%	100,023,466	1.65%	4.3%
الخدمات الاستهلاكية	68,061,921	2.30%	42,724,089	0.70%	37.2%
السلع الاستهلاكية	30,584,406	1.03%	21,257,636	0.35%	30.5%
الطاقة والغاز	9,408,520	0.32%	20,943,123	0.35%	122.6%
التأمين	6,014,928	0.20%	10,265,045	0.17%	70.7%
الرعاية الصحية	1,331,705	0.05%	625,557	0.01%	53.0%
التكنولوجيا	291,966	0.01%	65,055	0.00%	77.7%
المجموع	2,958,905,247	100%	6,065,645,508	100%	105.0%

جدول يبين سيولة القطاعات

حققت نمواً في سيولتها حتى نهاية سبتمبر بحدود 103.5%، ومعها حقق مؤشرها العام مكاسب بنحو 11.8%، وتكاسب ثاني أعلى مكاسب البورصات السبع، ثاني أعلى البورصات ارتفاعاً في سيولتها بورصة أبوظبي بنحو 50.1%، ولكن مكاسب مؤشرها لم تتعد 2.9% وجاءت خامسة في مستوى الكاسب. بورصة البحرين هي البورصة الثالثة التي حققت سيولتها نمواً فيما مضى من العام الجاري وبحدود 13.7%، ذلك الارتفاع في السيولة كان كافياً ليدفع بمكاسب مؤشر بورصتها إلى 13.4% لتتحقق تفوقها في الكاسب على زميلاتها السبع، أكبر الخاسرين في مستوى السيولة كان سوق دبي المالي ببوطها بنحو 19.4%، ولكن وخلافاً للعلاقة الطردية بين السيولة والمكاسب، حقق مؤشرها ثالث أعلى المكاسب في الإقليم وبحدود 9.9%، ثاني أكبر الخاسرين في مستوى السيولة كان

## بورصة الكويت نجحت في رفع مؤشر سيولتها للشهور الستة الأولى من العام

السيولة، ليستحوذ الإثنان على نحو 30.13% من كل السيولة، تلاهما كلا من «الأهلي للمحذ -البحرين-» بنحو 10.79% من السيولة، و«بنك الخليج» بنحو 10.11% من مجمل السيولة، على الترتيب تماماً، هناك 5 شركات مدرجة من الأقل سيولة، لم تعد نصيبهم منها مجتمعين 1.000 دينار كويتي، ثلاث فقط لا يتجاوز تداول، واحدة سيولتها ما بين 28.3 ألف دينار كويتي، وهناك 54 شركة مدرجة أخرى راوحت قيمة سيولتها المطلقة ما بين 28.3 ألف دينار كويتي لإدائها واقل من مليون دينار كويتي أو نحو 964 ألف دينار كويتي لإعلامها، وكان نصيبها مجتمعاً من السيولة نحو 22.8 مليون دينار كويتي، أو نحو 0.39% من إجمالي سيولة البورصة ونسبتها نحو 31% من عدد الشركات المدرجة. ونحن نفترض أن سيولة الشركة أي قيمة تداولها أهم أغراض إدراجها، والمؤكد أن ضمن هذه الشركات شركات جيدة، ولأسباب منها احتكار الملكية، ومنها عدم الوعي بحقيقة وضعها، وتجسس سيولتها، ولكن ضمنها أيضاً عدد كبير آخر لا يبرر إدراجها مع استمرار شحة سيولتها، وحتى لا تؤثر على الثقة في بقية الشركات، ومبدأ الثقة في أدوات البورصة، لابد من تشجيعها على إلغاء إدراجها، واستعراض سيولة البورصة المحلية الجيدة مقارنة ببورصات الإقليم، ثم انحراف تلك السيولة الجيدة على مستوى البورصة وبالتعمية على مستوى قطاعاتها ومستوى شركاتها، نعتقد أن حان الوقت لتشخيص شامل وصياغة سياسات تحفظ الثقة في البورصة المحلية.

القطاع	سبتمبر 2018	النسبة من إجمالي 2018	سبتمبر 2019	النسبة من إجمالي 2019	التغير
البنوك	15,926,451,716	54.28%	19,383,064,110	58.97%	21.7%
الاتصالات	2,823,053,057	9.62%	3,077,820,787	9.34%	9.0%
الصناعة	3,441,367,953	11.73%	3,034,525,686	9.23%	11.8%
الخدمات المالية	2,358,915,116	8.04%	2,730,647,493	8.31%	15.8%
الغاز	1,894,380,833	6.46%	2,000,187,945	6.08%	5.6%
المواد الأساسية	1,034,971,508	3.53%	873,961,570	2.66%	15.6%
الخدمات الاستهلاكية	515,293,575	1.76%	486,550,535	1.48%	5.6%
الرعاية الصحية	493,648,625	1.68%	457,097,181	1.39%	7.4%
التأمين	347,167,730	1.18%	355,055,884	1.08%	2.3%
الطاقة والغاز	235,763,640	0.80%	241,002,521	0.73%	2.2%
السلع الاستهلاكية	257,760,255	0.88%	224,045,090	0.68%	13.1%
التكنولوجيا	11,700,000	0.04%	7,100,000	0.02%	39.3%
المجموع	29,340,474,008	100%	32,871,058,802	100%	12.0%

جدول يوضح القيمة السوقية للقطاعات البورصة

## ارتفع إجمالي سيولة بورصات الخليج 4.3% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام

وانبعاثاً قطاع التكنولوجيا وبلغت سيولته 65 ألف دينار كويتي فقط، بينما بلغت مساهمة القطاعات الخمسة في قيمة البورصة الراسمالية نحو 3.9%، ويشارك القطاعات الخمسة في السائله اطلاقان آخران هما قطاع المواد الأساسية بنصيب 1.65% من سيولة البورصة وقطاع الخدمات الإستهلاكية بنحو 0.70% من مجمل السيولة لما مضى من العام الجاري، ونعتقد أن عربة تلك القطاع وخفض عدد من شركاتها غير السائله هدف مستحق. سيولة الشركات المدرجة (يناير - سبتمبر 2019) ما يتلحق على البورصة بشكل عام وقطاعاتها الإثنى عشر، من البديهي أن يتلحق ذلك

اسم الشركة	2019/01-06	2018/01-06	التغير %	الفرق
بنك الكويت الوطني	627.7	625.0	0.4	20.6
بنك الخليج	229.2	224.9	1.9	11.9
بنك التجاري الكويتي	516.0	516.0	0.0	0.0
بنك أبو ظبي	182.1	182.1	0.0	1.0
بنك الكويت الدولي	293.7	291.5	0.8	6.8
بنك قطر	325.5	327.8	-0.7	12.2
بنك الإمارات	320.3	322.5	-0.7	16.0
بنك الكويت الخليجي	2,117.3	2,068.4	2.4	27.6
قطاعات الخدمات المالية	880.7	883.8	-0.4	19.1
شركة التأمين العربية	145.8	144.4	1.0	15.4
شركة الإمارات المالية الدولية	165.4	159.1	4.0	27.4
شركة الإمارات الوطنية	187.3	186.0	0.8	51.5
شركة مشاريع الكويت القومية	576.5	573.9	0.5	18.3
شركة الخليج للتأمين والتأمين	45.1	44.4	0.2	5.1
مجمع الاستثمار	216.4	214.9	0.7	16.7
شركة الكويت للتأمين	70.6	70.6	0.0	11.1
مجموعة الخليج للتأمين	254.1	248.7	2.3	5.2
شركة الأمانة للتأمين	157.7	161.5	-2.4	1.8
شركة روية للتأمين	53.2	51.2	3.9	1.7
مجمع التأمين	139.2	147.7	-4.8	6.8
شركة طرقت الكويت	169.3	149.8	7.0	80.1
شركة طرقت للتأمين	124.4	122.4	1.6	1.8
شركة الاتصالات	218.1	217.8	0.1	5.0
شركة الوطنية القومية	1,336.5	1,332.5	0.3	6.3
مجمع التأمين	185.2	184.9	1.8	9.3
مجموعة الخدمات الرقمية (القطعة)	201.9	202.2	-0.4	49.0
شركة أسكت الكويت	399.5	392.0	1.9	90.1
شركة القوم للتأمين والخدمات الكويتية	182.3	185.1	-2.5	29.9
مجمع التأمين	186.6	186.3	0.1	4.1
شركة التنمية الكويتية الوطنية	472.7	502.2	-3.0	29.6
شركة أجيبي للتأمين العربية	3,864.7	3,798.0	1.8	8.0
شركة الإمارات للتأمين	1,031.2	971.9	6.1	55.6
شركة تريمي للتأمين (شركة 8)	18.5	19.0	-0.5	38.1
مجمع التأمين	1,825.0	1,782.2	2.3	22.1
شركة قطر وأبوظبي للتأمين	157.5	157.5	0.0	6.5
شركة دولة قطر للتأمين	16.3	17.5	-1.2	58.2
مجمع التأمين	482.6	483.3	-0.0	6.8
شركة نفقة للتأمين والتأمين الصناعية (شركة 8)	250.0	234.1	11.0	90.5
شركة أسكت الخليج (شركة 8)	227.5	223.8	1.6	13.3
شركة التأمين للتأمين العامة (شركة 8)	449.6	451.8	-0.5	18.1
مجموعات غير القومية	192.0	190.1	1.0	10.7
مجموع الخدمات	801.8	496.8	1.8	16.8

جدول يظهر التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسابيع الثلاثة

## القطاعات الخمسة السائلة حصدت 96.77% من سيولة البورصة في الشهور التسعة الأولى

الاورصه الكويته من خواص انحراف السيولة بشكل عام، يتلحق على الانحراف في سيولة قطاعاتها، فهناك 5 قطاعات يمكن الحكم على سلامة سيولتها، بينما يغابها 7 قطاعات سيولتها، أي قيمة تداولها، شحجة. القطاعات الخمسة السائلة حصدت 96.77% من سيولة البورصة في الشهور التسعة الأولى من العام الجاري، وزادت من سيولتها بعد أن كان نصيبها من السيولة في الشهور التسعة الأولى من عام 2018 نحو 92.85%، بينما انخفض نصيب القطاعات غير السائلة 7.15% لنفس الفترة في عام 2018 إلى نحو 3.23% في العام الجاري.

ضمن القطاعات النشطة تفتتح قطاع المصارف حجم السيولة ومعدل نموها ما بين الأرباع الثلاثة الأولى من السنين 2018 و 2019، فحصدت 63.19% من سيولة البورصة لما مضى من العام الجاري بعد أن كان نصيبها منها 51.99%، ارتفعت سيولتها من نحو 1.538 مليار دينار كويتي حتى نهاية سبتمبر من عام 2018، إلى نحو 3.833 مليار دينار كويتي حتى نهاية سبتمبر من العام الجاري، أي أكثر من تضاعفت، أو زادت بنحو 149.2%، وساهمت بزيادة سيولته في ارتفاع قيمته الراسمالية -السوقية- ما بين الفترتين بنحو 21.7% ليحقق القطاع أعلى مكاسب بورصة الكويت، وفاق نصيبه من سيولة البورصة مساهمته في قيمتها البالغة نحو 58.97%، ثاني أكبر القطاعات سيولة والذي يشارك في ارتفاع كبير في ارتفاع قيمته السيولة المطلقة وتوقع مساهمته في السيولة على مساهمته في القيمة الراسمالية، هو قطاع الاتصالات، حصد القطاع نحو 12.89% من سيولة البورصة لما مضى من العام الجاري مقابل 10.08% لنفس الفترة من عام 2018، وزادت سيولته المطلقة ما بين الفترتين من نحو 298.4 مليون دينار كويتي إلى نحو 782 مليون دينار كويتي، بنمو سيولة السيولة المطلقة بحدود 162.1%، القطاعات الثلاثة السائلة الأخرى، كلها حققت زيادة مطلقة في سيولتها، وكلها خسرت في مساهمتها النسبية منها، وكلها كانت مساهمتها في القيمة الراسمالية في البورصة أعلى من مساهمتها في نصيبها من السيولة.

على الترتيب تماماً، خمس قطاعات أخرى لم تتعد مساهمتها في سيولة البورصة لما مضى من العام الجاري 0.88% أي أقل من 1%، أعلاها قطاع السلع الإستهلاكية وبلغت سيولته 21.3 مليون دينار كويتي، وأضح تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي أن أهم مؤشرات البورصة هو مؤشر سيولتها، ونجحت بورصة الكويت بعد إعادة تنظيمها من رفح مستوى سيولتها بشكل جوهري، حيث ارتفعت سيولتها للشهور الستة الأولى من العام الجاري بنحو 166.2% مقارنة بسيولة الشهور الستة الأولى من عام 2018، وزاد بنحو 105% للشهور التسعة الأولى من العام الجاري عن الفترة المماثلة من عام 2018، ذلك تطور طيب أدى إلى دعم مؤشر السوق العام الذي كسب 10.7% خلال نفس الفترة، وقلل هناك خلل لا بد من معالجته وهو أن ارتفاع السيولة والمكاسب الراسمالية التي تبعتها ظلت على ارتفاعها، فإنعكس إيجاباً على أسعار الشركات السائلة، وربما سلباً على الشركات غير السائلة ودعمها أكبر بكثير. ونظرة على هوامش فروق أسعار الأسهم في السوق وقيمها الدفترية، ربما تكون كافية لبدئية جهد منظم ومحترف لتقليصها لصالح الشركات غير السائلة، وذلك قدر يتحقق بتسويق جدوى الاستثمار فيها من خلال دعم سيولتها، وتشير الأرقام من واقع البيانات المالية المنشورة حتى 2019/06/30 إلى أن 14 شركة مدرجة، أو نحو 8% من عدد الشركات المدرجة، تفوق أسعار أسهمها في السوق ضعف قيمتها الدفترية، ونحو 25 شركة أخرى تفوق أسعار أسهمها في السوق قيمتها الدفترية بما يراوح بين 1%-99%، أي أن 39 شركة فقط، أو نحو 22.3% من عدد الشركات المدرجة تفوق أسعار السوق لأسهمها قيمة السهم الدفترية. في المقابل، هناك 75 شركة أو نحو 42.9% من عدد الشركات المدرجة تباع بخمس عن قيمة السهم الدفترية ب 50% وأكثر، تزامناً مع 42 شركة أو نحو 24% من عدد الشركات المدرجة تباع بخمس على القيمة الدفترية، وللأسف ما بين 30%-49% ذلك يعني أن نحو 67% أو ثلثي الشركات المدرجة تباع بخمس على قيمة أسهمها الدفترية بما يراوح بين 1%-29%، والوضع لن يختلف كثيراً لم تم القياس على أوضاع الشركات المدرجة كما في نهاية سبتمبر الفائت، ولكن بيانات الشركات المالية لو تتوفر بعد حتى ذلك التاريخ. ويطلق من المنصاف القول بأن بعض الهامش السالب ما بين سعر السوق والقيمة الدفترية عبر، فالأوضاع المضطربة في العالم وفي الإقليم ترجح تفضيل السيولة، كذلك بعض الشركات سلامة القيم الدفترية مقبول ومبرر، ولكنها عندما يجال الفرق هذا العدد الكبير ويترك الهوامش الواسعة من الخسب، لا شك أنها ظاهرة تحتاج علاج، والعلاج لن يخرج عن جهد في اتجاه الحد من العرض غير الضروري، أي غربة الشركات المدرجة، وتعزيز جانب الطلب وذلك باستكمال إصلاحات البورصة، مثل مزيد من الشفافية ودعم صناعة السوق، ثم التوعية بأوضاع الجدد من الشركات. سيولة القطاعات (يناير - سبتمبر 2019) ما يتلحق على سيولة أسواق 21.3 مليون دينار كويتي،

سوق مسقط الذي فقدت سيولته نحو 13%، ومعها كان أكبر بورصات الإقليم خساراً فيما مضى من العام الجاري، حيث فقد مؤشره نحو 7.1%، خساراً كلاً من بورصة قطر والسوق السعودي في السيولة كانت أقل من 1% لكل منهما، ومعها لم تتحق بورصة قطر سوى 0.7% مكاسب مؤشرها، بينما حقق السوق السعودي مكاسب بحدود 3.4%، وبينما لزال السوق السعودي هو السوق المهم في نصيبه من سيولة أسواق الإقليم رغم انخفاض نصيبه من إجمالي السيولة من 78.9% للشهور التسعة الأولى من عام 2018 إلى 75% لما مضى من العام الجاري، حققت بورصة الكويت ارتفاعاً في نصيبها من إجمالي السيولة من 4.5% في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2018 إلى نحو 8.7% حالياً لتصبح ثاني أعلى البورصات في الإقليم سيولة، ومؤشر السيولة هو المؤشر الأهم كما ذكرنا مراراً، فهو دليل على ارتفاع مستوى الثقة في أداء إدارة البورصة وفي سلامة معلومات شركاتها المدرجة، والمعلة، والمحافظة على جانبية البورصة للسيولة عامل حيوي، ونعتقد أن هناك حاجة لأن يبذل جهد لدعم ثقة المستثمر المحلي في «بورصة الكويت» فلا زالت من جهة لتعديل الانحراف في سيولة البورصة حيث لازالت نصف شركاتها تخفي بأقل من 1% منها، وبعضها يباع بتصف قيمته الدفترية كما سنحاول التعرض له في فترات لاحقة من تقريرنا. الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفع قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال)، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 501.5 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 5.0 نقاط ونسبته 1.0% عن إقبال الأسبوع الماضي، ومرتفعاً بنحو 72.5 نقطة أي ما يعادل 16.9% عن إقبال نهاية عام 2018.